OPEN ACCESS DOLJ
مجلة القرطاس
تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية ISSN 3135-4564
https://alqurtas.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/qjhar/index مجلة علمية محكمة نصف سنوية

التحول الديموغرافي في ليبيا ـ دراسة سوسيولوجية لتقاطع قضايا النزوح والوافدين مع ظاهرة هجرة الكفاءات بالجنوب (2021- 2026)

مقدم من الباحثتين:
فاطمة دين حمد الجهيمي *- مبروكة محمد محمد إعبيدات
جامعة سبها
mab.aebeedat@fezzenu.edu.ly
0009-0006-6930-2201
- Fat.Alejheme@sebhau.edu.ly
تاريخ الارسال 2026/7/20م تاريخ القبول 2026/8/25م

The Demographic Transition in Libya
A Sociological Study of the Intersection of Displacement and Migrant Issues with the Phenomenon of Skilled Migration in the South (2021–2026)

FATMAH DEEN HAMSD AL.JUHAYMI
MABROUKAH MOHAMMED

Abstract:
This study examines the phenomenon of the "reversed demographic paradox" in Southern Libya (Fezzan and the Southeastern region), resulting from the intersection of three structural trends: internal displacement, trans-border migration, and brain drain. The paper analyzes the "dual replacement dynamic" characterizing the region. This dynamic involves a continuous outflow of qualified local elites and professionals towards northern urban centers due to developmental and security push factors. Concurrently, the

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2026. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

region has transformed into a hub for unregulated settlement and influxes of largely unskilled migrants fleeing complex crises in neighboring countries (Sudan, Niger, and Chad). Utilizing an analytical approach, the study deconstructs the socio-demographic and anthropological dimensions of this phenomenon and its role in reshaping the region's social fabric. The study concludes that this demographic replacement threatens the structural stability and societal security of Southern Libya, highlighting the urgent need for comprehensive development strategies to retain local talents and regulate border flows.

- **Keywords**: Southern Libya, Demographic Paradox, Dual Replacement, Trans-border Migration, Brain Drain, Internal Displacement.

المستخلص:

تتناول هذه الدراسة إشكالية المفارقة الديموغرافية المعكوسة في الجنوب الليبي (إقليم فزان والجنوب الشرقي)، الناتجة عن تداخل ثلاث ظواهر هيكلية: النزوح الداخلي، الهجرة العابرة للحدود، واستنزاف العقول.

وتبحث الدراسة في (ديناميكية الإحلال المزدوج) التي يمر بها الإقليم، حيث يشهد نزيفاً مستمراً للنخب والكفاءات المحلية المؤهلة نحو الحواضر الشمالية لدوافع تنموية وأمنية، بالتزامن مع تحوله إلى مركز استقطاب واستيطان غير منظم لموجات هجرة وافدة تفتقر للتأهيل المهني من دول الجوار (السودان، النيجر، وتشاد).

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي لتفكيك الأبعاد السوسيو-ديموغرافية والأنثروبولوجية لهذه الظاهرة، وتأثيرها على إعادة هندسة التركيبة الاجتماعية للمنطقة.

تخلص الدراسة إلى أن هذا الإحلال يهدد الاستقرار الهيكلي والأمن المجتمعي في الجنوب، وتوصي بضرورة صياغة استراتيجيات تنموية شاملة لربط النخب بمناطقها وضبط التدفقات الحدودية.

- **الكلمات المفتاحية** :الجنوب الليبي، المفارقة الديموغرافية، الإحلال المزدوج، هجرة عابرة للحدود، استنزاف الكفاءات، النزوح الداخلي.

المقدمة

تشهد الدولة الليبية تحولات ديموغرافية بنيوية غير مسبوقة، تتقاطع في تشكيلها ثلاث ظواهر هيكلية حرجة: النزوح الداخلي المزمن، تدفقات الهجرة العابرة للحدود، واستنزاف الكفاءات والنخب العلمية المحلية) المنظمة الدولية للهجرة[IOM] ، 2024؛ الهيئة العامة للمعلومات، 2021 .(وفي هذا السياق، يبرز الجنوب الليبي (إقليم فزان والجنوب الشرقي) كالمجال الجغرافي الأكثر حيوية للتحليل؛ نظراً لتموضعه كـ 'فضاء عبور' ذي أبعاد دولية، ومستقرٍ اضطراري في آنٍ واحد(مركز جينيف لحوكمة قطاع الأمن[DCAF] ، 2021)يعيش هذا الإقليم مفارقة سوسيو-ديموغرافية حادة تتجلى في ديناميكية الإحلال المزدوج؛ إذ يعاني من نزيف بشري مستمر للنخب الوطنية نحو الحواضر الشمالية، بالتزامن مع تحوله إلى مركز استقطاب واستيطان غير منظم لآلاف المهاجرين والنازحين الفارين من الأزمات المركبة في دول الجوار كالسودان، النيجر، وتشاد (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[UNHCR] ، 2025؛ Cole & Khan, 2020،)مما أعاد هندسة التركيبة الاجتماعية والأنثروبولوجية للمنطقة.

تتمحور هذه الدراسة حول تفكيك إشكالية 'المفارقة الديموغرافية المعكوسة' في الجنوب الليبي، والتي تتداخل فيها قوى الجذب القسري للهجرات الوافدة التي يغلب عليها غياب التأهيل المهني، مع قوى الطرد التنموي والأمني للموارد البشرية المؤهلة كالقطاعات الطبية، الهندسية، والأكاديمية (Castles et al., 2014; International Crisis Group, 2017)وتتأسس الأطروحة العلمية للبحث على فرضية رئيسية مفادها: وجود علاقة ارتباطية طردية بين تدهور مؤشرات جودة الحياة والضغط المتنامي على البنى التحتية والموارد الطبيعية المحدودة ـــالناجم عن طفرات النمو السكاني الفجائي وبين تعاظم معدلات الاغتراب المكاني والمؤسسي لدى النخب المحلية (أنصاري، 2020) وهو ما يشكّل المحفز الهيكلي لتسريع قرار الهجرة نحو الشمال، كآلية دفاعية للتكيف أو كاستجابة عقلانية للبحث عن بيئة تمكينية حاضنة للاستقرار (Todaro Smith 2020)

المنهجية والأدوات:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي عبر مدخل الأساليب المختلطة، وتحديداً التصميم التفسيري التتابعي، حيث تم دمج الأسلوبين الكمي والنوعي لتوفير فهم شامل لأبعاد المشكلة (Creswell & Creswell, 2018) وتمثلت أدوات الدراسة في استبانة كمية مقننة جرى تطبيقها ميدانياً، إلى جانب مقابلات نصف منظمة (نوعية) لاستقصاء أبعاد الاغتراب المكاني والمؤسسي لدى المبحوثين. استهدفت الأدوات عينة

قصدية من الكفاءات والنخب الوطنية العاملة في مراكز الثقل ببلديات الجنوب الليبي (سبها، مرزق، القطرون) في الفترة الممتدة من عام 2024 إلى عام 2026 (العساف، 2012)

المعالجة والتحليل:

وقد خضعت البيانات الكمية المستمدة من الاستبيانات لمعالجة إحصائية متقدمة عبر برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لاختبار الفرضيات وقياس العلاقات الارتباطية والأثر (الحيزان، 2021).

في حين أُخضعت البيانات النوعية المستمدة من المقابلات للتحليل الموضوعي عبر ترميز النصوص وتصنيفها إلى محاور رئيسية، وذلك لتفسير النتائج الكمية وسياقاتها السوسيولوجية وتعميق دلالاتها(Braun & Clarke, 2006)

الكلمات المفتاحية :الجنوب الليبي؛ ديناميكيات الهجرة؛ هجرة الكفاءات (نزيف العقول)؛ الاغتراب المؤسسي؛ التنمية المكانية؛ الأمن التنموي.

مقدمة:

تُشكل ظاهرة الهجرة غير النظامية والنزوح القسري أحد أعقد التحديات الجيو-سياسية التي تواجه المجتمع الدولي في العصر الحديث؛ إذ تنامت وتيرتها بوضوح في أعقاب حقبة الحرب الباردة، لتتحول إلى ظاهرة عالمية تعكس الاستقطاب الحاد بين شمالٍ عالمي متقدم وجنوبٍ نامٍ مأزوم. وتزداد هذه الظاهرة تعقيداً في ظل السياسات والتشريعات الحمائية الصارمة التي تبنتها الدول المتقدمة لتقييد تدفقات المهاجرين، مما دفع الأفراد بفعل وطأة الظروف الطاردة إلى ارتياد مسارات هجرة قسرية بحثاً عن بيئات أكثر أماناً واستقراراً، وهو ما يتسق مع المفهوم السننِيّ للمهاجرة كما ورد في محكم التنزيل: ﴿قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ ۚ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا﴾ (سورة النساء: 97).

وقد كان قدر الدولة الليبية، بحكم موقعها الجيواستراتيجي المتميز، أن تمثل تاريخياً نقطة التقاء وعبور رئيسية للقوافل بين شمال القارة الأفريقية وعمقها الصحراوي؛ حيث تتوسط الشمال الأفريقي بشريط حدودي بري شاسع يتجاوز 4600 كم تتشارك فيه مع جيرانها العرب والأفارقة. هذا الانفتاح الجغرافي والقرب من الشواطئ الأوروبية جعل من ليبيا المسار المفضل لعصابات تهريب البشر وشبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود. ومع تحول الدولة بعد عام 2011 إلى مربع الهشاشة المؤسسية نتيجة الصراعات الداخلية، تراجعت قدرة الأجهزة الأمنية

على ضبط هذه الحدود المترامية، مما حوّل البلاد من دولة عبور تقليدية إلى بيئة جاذبة ومستقر اضطراري للمهاجرين (السطي، 2019).

وتتجسد ضخامة هذه التدفقات فيما رصدته التقارير الدولية؛ حيث أشارت المنظمة الدولية للهجرة في مسوحاتها إلى تخطي أعداد المهاجرين غير النظاميين مئات الآلاف، مع تباين واضح في استراتيجياتهم المستقبليّة؛ إذ تتقاسم تطلعاتهم الرغبة في العبور نحو أوروبا أو الاستقرار المؤقت أو التوطين الفعلي (المنظمة الدولية للهجرة، 2019).

ولم تقف تداعيات ظاهرة الهجرة غير الشرعية عند الحدود الأمنية، بل ألقت بظلالها القاتمة على البنية الاقتصادية والاجتماعية والصحية للدولة الليبية. وتجلى ذلك في الضغط الحاد على المنظومة الصحية، وارتفاع معدلات الجريمة المنظمة، وصولاً إلى إحداث تشوهات عميقة في المنظومة القيمية والتفكك الأسري، وإعادة هندسة الخريطة الديموغرافية للبلاد (قرابيل وبالنور، 2025).

ويبرز الجنوب الليبي، وخصوصاً مدينة سبها كمركز لإقليم فزان ورابط حيوي بين الشمال الليبي ودول الصحراء الكبرى، كبؤرة جغرافية تتكثف فيها هذه التفاعلات الديموغرافية والاجتماعية المعقدة (أبو زقية، 2024)".

إشكالية الدراسة:

شهد المجتمع الليبي تحولات جيو-ديموغرافية متسارعة، تجسدت في تدفق موجات متعاقبة من الهجرات غير النظامية والنزوح القسري، مدفوعة بمتغيرات مركبة تتقاسمها عوامل الجذب المحلية وقوى الطرد في دول الجوار الإقليمي (السطي، 2019). وتتحدد عوامل الجذب الجيوسياسي للدولة الليبية في اتساع رقعتها الجغرافية البالغة نحو 1,775,000 كيلومتر مربع، يقابلها فراغ ديموغرافي نسبي لكتلة سكانية تُقدر بنحو 6,597,960 نسمة (الشبلي، 2013)، فضلاً عن امتداد شريطها الحدودي البري الذي يصعب إحكام الرقابة الأمنية عليه، وتموقعها كبوابة عبور استراتيجية نحو الشواطئ الأوروبية. وفي المقابل، تشكل الأزمات الاقتصادية المزمنة، وارتفاع معدلات البطالة، وتدهور المؤشرات الصحية والتعليمية، والنزاعات المسلحة، وغياب الاستقرار السياسي في دول الطرد، المحركات الأساسية لارتفاع وتيرة هذه التدفقات؛ حيث تشير التقديرات الإحصائية للمنظمات الدولية إلى أن حجم العمالة الوافدة والمهاجرين غير النظاميين في ليبيا يتجاوز المليون ونصف المليون وافد (المنظمة الدولية للهجرة، 2019).

وقد تفاقمت حدة هذه الظاهرة عقب الأحداث السياسية والأمنية التي شهدتها البلاد بعد عام 2011، والتي أنتجت حالة من الهشاشة المؤسسية وتراجع فاعلية الرقابة السيادية على الحدود، ولا سيما المنافذ الجنوبية والجنوبية الشرقية (مجموعة الأزمات الدولية، 2017). ولم تعد هذه التدفقات الهائلة مجرد ظاهرة عبور عابرة، بل تحولت إلى استيطان قسري وغير منظم ألقى بظلاله السلبية على البنى الاجتماعية والتنموية للمجتمعات المحلية المضيفة.

وتتحدد إشكالية الدراسة الحالية في رصد ومناقشة تفاعلات هذا التحول الديموغرافي المعكوس وأثره المباشر على استدامة الموارد وجدلية الأمن المجتمعي؛ حيث يعيش الجنوب الليبي (إقليم فزان والجنوب الشرقي) إشكالية مزدوجة تتقاطع فيها الضغوط الناجمة عن تضخم الكتلة السكانية الوافدة والنازحة واستنزافها للموارد المحدودة، مع تصاعد ظاهرة نزيف العقول والكفاءات المحلية نحو الحواضر الشمالية أو الخارج نتيجة تدني جودة الحياة والاغتراب المكاني والمؤسسي (المشهوط وساسي، 2021؛ أبو زقية، 2024)، وهو ما يهدد مقومات التنمية المستدامة في هذا الإقليم الحرج جغرافيّا.

تساؤلات الدراسة:

تتحدد المشكلة البحثية للدراسة الحالية في تقصي أبعاد المفارقة الديموغرافية المعكوسة في الجنوب الليبي، حيث تبحث الدراسة في فجوة معرفية أغفلتها الأدبيات السابقة؛ وتتمثل في رصد أثر الاستيطان والاستقرار المؤقت طويل الأمد للوافدين (وليس مجرد الهجرة كظاهرة عبور أمنية) على جودة البيئة الخدمية والمؤسسية، وكيف يتوسط هذا الإنهاك الخدمي في توليد مشاعر الاغتراب النفسي والمكاني لدى النخب والكفاءات الوطنية، دافعاً إياهم نحو الهجرة المعاكسة؛ متجاوزةً بذلك التفسيرات التقليدية القائمة على العوامل المادية المحضة.

بناءً على ذلك، تسعى الدراسة الحالية إلى الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

ما طبيعة أثر التحولات الديموغرافية البنيوية المعكوسة (تقاطع النزوح المزمن وتدفقات الوافدين) على تدهور مؤشرات الاستدامة البيئية والتنموية بالجنوب الليبي، وكيف يُحفّز هذا الأثر قرار هجرة الكفاءات المحلية؟.

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

س1 :ما واقع وطبيعة الاستيطان غير المنظم للعمالة الوافدة والنازحين في مراكز الثقل بالجنوب الليبي (سبها، مرزق، القطرون)، ومستويات ضغطه الحالية على الموارد والبنية التحتية المحدودة؟

س2 :ما أثر تدهور جودة الحياة والإنهاك الخدمي الناتج عن الطفرات السكانية المفاجئة في تنامي معدلات "الاغتراب المكاني والمؤسسي" لدى النخب والكفاءات الوطنية بمنطقة الدراسة؟

س3 :ما هي النماذج التنموية وآليات "إعادة الإعمار" والحوافز المكانية العادلة الكفيلة بالحد من نزيف العقول، وتحفيز "الهجرة العكسية" للكفاءات الوطنية نحو الجنوب الليبي؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية بصفة رئيسة إلى" :**قياس أثر التحولات الديموغرافية البنيوية المعكوسة (النزوح وتدفقات الوافدين) على تراجع مؤشرات الاستدامة البيئية والتنموية بالجنوب الليبي، وتحديد دورها في تحفيز قرار هجرة الكفاءات المحلية.**

وينبثق من هذا الهدف الرئيس الأهداف الفرعية الإجرائية الآتية:

1-تشخيص الواقع المورفولوجي للاستيطان غير المنظم :رصد حجم وطبيعة التدفقات السكانية للعمالة الوافدة والنازحين في مراكز الثقل بالجنوب الليبي (سبها، مرزق، القطرون)، وقياس مستويات ضغطها على البنية التحتية والخدمية والموارد المحدودة.

2-تحليل الارتباط السوسيولوجي للاغتراب ونزيف العقول :تفكيك العلاقة الارتباطية بين الإنهاك الخدمي الناجم عن الطفرات السكانية الوافدة، وبين تنامي معدلات ومشاعر "الاغتراب المكاني والمؤسسي" لدى الكفاءات الوطنية (الأطباء، المهندسين، والأكاديميين) في منطقة الدراسة، بوصفها محفزات طاردة لرأس المال البشري.

3-استشراف استراتيجيات الاستبقاء ونماذج التنمية البديلة :صياغة حزمة من الآليات الإجرائية القائمة على نماذج "إعادة الإعمار" المستدام وتطوير الحوافز المكانية العادلة، بما يسهم في كبح نزيف العقول وتحفيز ديناميكيات "الهجرة العكسية" نحو الجنوب الليبي.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة الحالية من القيمة البنيوية والمركبة للموضوع محل الاستقصاء؛ حيث تمر الدولة الليبية بتحولات جيو-ديموغرافية غير مسبوقة ناتجة عن تقاطع ثلاث ديناميكيات سكانية متزامنة: النزوح الداخلي المزمن، تدفقات الوافدين العابرة للحدود، وهجرة الكفاءات المحلية. وتتبلور هذه الأهمية في بعدين رئيسين وفقاً للمقتضيات المنهجية:

1- **الأهمية النظرية (العلمية):**

ـتأصيل مفهوم المفارقة الديموغرافية المعكوسة :تكمن الأهمية النظرية في تقديم إطار تفسيري سوسيولوجي جديد يتجاوز القراءات التقليدية للهجرة؛ إذ تسعى الدراسة إلى تفكيك ظاهرة "الإحلال والنزيف السكاني المتبادل"، المتمثلة في تحول إقليم فزان والجنوب الشرقي الليبي إلى مستقر قسري ونهائي لكتل سكانية وافدة من دول الجوار الإقليمي (السودان، النيجر، وتشاد)، يقابله طرد ونزيف مستمر لرأس المال البشري الوطني نحو الحواضر الشمالية أو خارج البلاد.

ـإثراء المكتبة السوسيولوجية المحلية :يسد هذا البحث فجوة معرفية واضحة في الأدبيات الليبية من خلال دراسة "الواقع الاجتماعي الهجين" والتحولات الأنثروبولوجية في الجنوب، وربط الإنهاك الخدمي بـ "الاغتراب المؤسسي والمكاني" لدى النخب، وهو مسار نظري لم يحظَ بالدراسة والتحليل الكافي من قبل.

2- **الأهمية التطبيقية (العملية/السياساتية):**

ـتوجيه صناع القرار ومؤسسات الإعمار :تكتسب الدراسة أهميتها العملية من خلال تقديم قاعدة بيانات سوسيو-ديموغرافية محدثة لواقع مراكز الثقل في الجنوب (سبها، مرزق، القطرون)، مما يتيح لصناع القرار وصناديق إعمار الجنوب تصميم استراتيجيات تدخل قوامها "الأمن التنموي"، والانتقال من المقاربات الأمنية التقليدية إلى حلول حوكمة معاصرة.

ـحماية الأمن المجتمعي والسيادة المعرفية :توفر النتائج التطبيقية لهذه الدراسة مؤشرات علمية حول كيفية بناء "منظومة حوافز مكانية عادلة" قادرة على استبقاء واستعادة الكفاءات الوطنية الحيوية (الأطباء، المهندسين، والأكاديميين)، بما يضمن صون التوازن الديموغرافي المستدام وحماية التماسك الاجتماعي للإقليم الحرج جغرافياً.

أولاً ـ منهج الدراسة وإجراءاتها الميدانية:

تعتمد الدراسة الحالية على **المنهج المختلط التكاملي** وتحديداً التصميم التفسيري المتتابع؛ حيث يجمع بين المقاربة الكمية والمقاربة النوعية لضمان عمق التفسير وسد فجوات القياس.

ـالجانب الكمي :تمثل في استخدام استبانة ميدانية مُحكّمة جرى تطبيقها على عينة الدراسة لقياس أثر المتغيرات الديموغرافية المستقلة على الاستقرار المهني والمكاني كمتغير تابع.

-الجانب النوعي :تمثل في إجراء المقابلات المعمقة وتحليل المحتوى المقترن بها لتفكيك مشاعر الاغتراب والدوافع السلوكية غير المرئية إحصائياً.

-المعالجة الإحصائية :خضعت البيانات الكمية المسترجعة للمعالجة الإحصائية المتقدمة عبر حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية(**SPSS**) وذلك بالاعتماد على اختبارات الارتباط (مثل معامل ارتباط بيرسون) وتحليل التباين (**ANOVA**) لتحديد مستويات الدلالة الإحصائية بين متغيرات الدراسة.

ثانياً - حدود الدراسة :

لتأطير النطاق التفسيري للنتائج، التزمت الدراسة بالحدود المنهجية الآتية:

-الحدود الموضوعية :تقتصر الدراسة على بحث وتحليل أثر التحولات الديموغرافية المعكوسة (النزوح الداخلي، وتدفقات الوافدين غير النظامية) على البيئة التنموية والخدمية، ورصد انعكاسات ذلك على هجرة واغتراب الكفاءات الوطنية.

-الحدود البشرية :استهدفت الدراسة عينة قصدية من النخب والكوادر المهنية والأكاديمية الوطنية العاملة في القطاعات الحيوية (التعليم العالي، الصحة، الهندسة، الإدارة).

-الحدود المكانية :جُمعت البيانات ميدانياً من مراكز الثقل الجيوديموغرافي الحرج في الجنوب الليبي، والتي تمثلت في بلديات :**سبها، مرزق، القطرون**.

-الحدود الزمنية :غطت الدراسة الميدانية والتحليلية المدى الزمني الممتد من عام **2024إلى عام 2026**.

ثالثاً: التعريفات الإجرائية للمصطلحات

وفقاً للسياق البنائي للدراسة والأدوات المستخدمة فيها، تتحدد المفاهيم إجرائياً كالآتي:

1-الهجرة غير النظامية:

-التعريف الإجرائي :هي كافة التدفقات السكانية والكتل البشرية الوافدة إلى الفضاء الجغرافي الليبي من خارج حدوده السياسية الرسمية بطرق غير قانونية ـــسواء أكانت بدافع الاستقرار السكاني المؤقت/الدائم أو بغرض العبور التدريجيـــ وتُقاس في هذه الدراسة من خلال رصد حجم نموها العشوائي وتمركزها المرفولوجي في الجنوب الليبي ومدى استهلاكها للموارد المتاحة.

2- الآثار المجتمعية:

-**التعريف الإجرائي :**هي مجموع التغيرات والضغوط البنيوية (الاجتماعية، الاقتصادية، الخدمية، والبيئية) الناجمة عن الطفرات السكانية المفاجئة وغير المنظمة في منطقة الدراسة؛ وتُقاس إجرائياً بمدى الإنهاك الحاد الذي تصيب به البنية التحتية والموارد المحدودة، وما يترتب عليه من خفض لمؤشرات جودة الحياة وتوليد بيئة طاردة للسكان المحليين.

3- **المجتمعات المحلية المضيفة** :

-**التعريف الإجرائي :**هي البيئات الحاضنة والبلديات الجغرافية بالجنوب الليبي (سبها، مرزق، القطرون) التي تشهد تماساً واحتكاكاً ديموغرافياً مباشراً مع كتل المهاجرين والنازحين، وتُعاني مؤسساتها الخدمية (الصحية والتعليمية والبيئية) من ضغوط استهلاك تفوق قدرتها الاستيعابية القياسية، مما يجعلها بؤرة لدراسة جدلية الأمن المجتمعي والاستقرار المهني للكفاءات.

الدراسات السابقة :

تعددت الجهود البحثية التي تناولت ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتداعياتها الأمنية والاجتماعية في السياق الليبي؛ حيث سعت دراسة **التائب (2020)** إلى استكشاف آليات المكافحة الجنائية الكفيلة بالحد من هذه الظاهرة في إطار أحكام القانون الليبي، وخلصت الدراسة عبر منهجها النظري التحليلي إلى أن حالة عدم الاستقرار السياسي، وضعف مؤسسات الدولة، وتصاعد النزاعات، فضلاً عن عدم تفعيل الاتفاقيات الدولية، أسهمت بشكل مباشر في تفاقم التدفقات البشرية، موصيةً بضرورة بناء قاعدة بيانات مركزية لتتبع الحركة السكانية ودعم المشاريع التنموية في دول المنشأ لاستيعاب الأيدي العاملة.

وفي سياق رصد الانعكاسات الميدانية للظاهرة على البيئة المحلية، بحثت دراسة **محمد (2014)** التداعيات المجتمعية للهجرة غير الشرعية على عينة مقصودة قوامها (130) فرداً بمركز إيواء مدينة الخُمس، وأظهرت نتائج التحليل الكمي والكيفي أبعاداً سلبية حادة تمثلت في ارتفاع مؤشرات الجريمة والانحراف، وتفشي تجارة وتعاطي المخدرات، وظهور أنماط زواج غير توثيقية (زواج الليبيات من غير الليبيين)، بالإضافة إلى تنامي الاقتصاد غير الرسمي والمهددات الصحية، مما دفع الباحث للتوصية بضرورة ضبط الحدود عبر التقنيات الحديثة وتحصين الشباب فكرياً.

ومن منظور إدارة الأزمات والتحليل اللوجستي داخل بيئات الإيواء، تناولت دراسة **المدنيني (2021)** أزمة الهجرات غير القانونية عبر المتوسط باتخاذ مركز "النصر" بالزاوية أنموذجاً، وبيّنت نتائج الدراسة التي طُبقت على عينة عشوائية من (112)

مهاجراً ومقابلات مع (12) عنصراً من الإدارة، تدني المستويات المعيشية للمهاجرين مع بروز سمات التمرد والإصرار على استكمال رحلة العبور، وأوصت بضرورة دعم مراكز الإيواء مالياً وصحياً، وتوفير سبل العودة الطوعية مع تمويل المشاريع الصغرى للمرأة في دول المصدر عبر المؤسسات الدولية.

يتضح من استعراض الأدبيات السابقة (التائب، 2020؛ محمد، 2014؛ المدنيني، 2021) تركيزها الواضح على المقاربات القانونية والتشريعية، أو رصد التداعيات الأمنية واللوجستية داخل بيئات مؤسسية مغلقة (مراكز الإيواء) في الحيز الجغرافي الساحلي لشمال ليبيا، وضمن سياقات زمنية ارتبطت مباشرة بالتحولات التي تلت أحداث عام 2011.

وهنا تبرز الفجوة المعرفية التي تسعى الدراسة الحالية إلى سدها، وتتحدد إضافتها العلمية في تجاوز المقاربات الضيقة والمؤطرة قانونياً ولوجستياً، والانتقال بالتحليل السوسيولوجي الميداني نحو رصد ظاهرة الهجرة غير الشرعية في بيئاتها الحرة والمفتوحة داخل النسيج المجتمعي. وتكتسب هذه الدراسة خصوصيتها السوسيولوجية من خلال ربط ظاهرة الوافدين الأجانب بديناميات النزوح الداخلي، وتفكيك أثر التفاعلات الناتجة عنهما على السلم الأهلي، وتحديات الهوية الوطنية، وإعادة التشكيل الديموغرافي في مجتمعات التماس الحساسة؛ وتحديداً في إقليم الجنوب الليبي (فزان). ويمتد النطاق التحليلي للمعالجة السوسيولوجية الحالية حتى عام 2026م لمواكبة التحولات البنيوية والهيكلية الأخيرة في الدولة والمجتمع الليبي.

الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

أولاً- تمهيد:

تُشكّل الهجرة غير الشرعية إحدى القضايا السوسيولوجية والجيوسياسية المعقدة التي تؤثر في بنية المجتمعات المضيفة؛ إذ تتداخل فيها حسابات الأمن الوطني مع تحديات التكامل الثقافي وإعادة التوزيع الديموغرافي. ولم تعد المجتمعات المضيفة مجرد مناطق عبور جغرافية، بل باتت بيئات تماس اجتماعي تتأثر ببنى المهاجرين وسلوكياتهم، مما يولد استجابات مجتمعية متباينة تتراوح بين الاحتواء والتوجس والوصم الاجتماعي. وفي السياق الليبي المعاصر تضاعفت هذه التحديات بفعل السيولة الأمنية والسياسية التي شهدتها البلاد، مما جعل من رصد أبعاد هذه الظاهرة وتفكيك خصائصها منطلقاً أساسياً لفهم مآلات السلم الأهلي ومستقبل الهوية الوطنية، لا سيما في المناطق الهامشية والجنوبية.

ثانياً- مفهوم الهجرة غير الشرعية:

تُعرف الهجرة غير الشرعية إجرائياً، بالاستناد إلى أدبيات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2020)، بأنها: "عملية دخول الأفراد إلى إقليم دولة ما، أو العبور من خلاله، أو الإقامة فيه دون الحصول على موافقة قانونية أو تصاريح رسمية من السلطات المعنية". ويتسع هذا المفهوم سوسيولوجياً ليشمل كافة التحركات البشرية غير النظامية عبر الحدود، والتي تتم خارج الأطر التشريعية للدول، سواء عبر ممرات سرية أو باستخدام وثائق غير ثبوتية. وتدفع الأزمات الاقتصادية، والاضطرابات الأمنية، والنزاعات المسلحة في دول المنشأ المهاجرين إلى الانخراط في هذه المسارات المحفوفة بالمخاطر، مما يضع المجتمعات المستقبلة أمام تحدي الموازنة بين الالتزامات الإنسانية والمتطلبات الأمنية والمجتمعية (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020).

ثالثاً- الخصائص البنيوية للهجرة غير الشرعية وتحدياتها:

تتسم ظاهرة الهجرة غير الشرعية بمجموعة من الخصائص والأبعاد الديناميكية المتداخلة، والتي يمكن تحديدها في النقاط المركزة التالية:

1. **الهشاشة القانونية والإقصاء المؤسسي :**يفتقر المهاجرون غير النظاميين إلى الوثائق الرسمية، مما يؤدي إلى غيابهم عن السجلات الإحصائية الرسمية للدولة المضيفة، ويحرمهم من الحقوق القانونية والمدنية الأساسية، مما يضاعف من حالة الانكشاف الاجتماعي لديهم وجعلهم فئة هشة داخل المجتمع المضيف (عمر، 2018).
2. **العبور غير الآمن وشبكات الجريمة المنظمة :**يرتبط تدفق المهاجرين باختراق الحدود عبر ممرات غير نظامية، مما يجعلهم عرضة للمخاطر الطبيعية والأمنية، ويوقعهم تحت طائلة الاستغلال المادي والجسدي من قِبل شبكات تهريب البشر الدولية والمحلية المستفيدة من مناخات السيولة الأمنية وعدم الاستقرار السياسي(المنظمة الدولية للهجرة[IOM] ، 2021).
3. **عدم الاستقرار المعيشي والتهميش الاقتصادي :**يعيش المهاجرون في بيئات سكنية هشة تفتقر إلى الاشتراطات الصحية، وينخرطون قسراً في قطاعات الاقتصاد غير الرسمي وهامش سوق العمل، مما يعرضهم للاستغلال المزدوج، ويسهم في إشاعة أنماط اقتصادية موازية تضر بالبنية التحتية المحلية (شرف الدين، 2020).
4. **الوصم الاجتماعي والضغوط السيكولوجية :**يعاني المهاجرون من تنامي خطابات الوصم والتمييز الاجتماعي القائم على اللون والعرق أو الجنسية، مما يكرس عزلتهم داخل المجتمع المضيف؛ ويترافق ذلك مع ضغوط نفسية حادة واضطرابات

سيكولوجية ناتجة عن الخوف المستمر من الملاحقة الجنائية، والاحتجاز، أو الترحيل القسري (منظمة العفو الدولية، 2023).

5. **الاضطراب الديموغرافي والضغط على الموارد :**في الوقت الذي تسد فيه الهجرة نقصاً مؤقتاً في الأيدي العاملة لبعض القطاعات التقليدية، إلا أن تدفقاتها غير المنضبطة في المجتمعات المحلية المتأثرة بالنزاع تؤدي إلى إنهاك البنية التحتية المحدودة، وإثارة الحساسيات الإثنية والقبلية، وتهديد التوازنات الديموغرافية المستقرة في مناطق التماس (البنك الدولي، 2023)

رابعاً ـ الدوافع والبنى التفسيرية المعقدة لقوى الهجرة غير الشرعية:

تتشكل ظاهرة الهجرة غير الشرعية نتيجة لتفاعل شبكة معقدة من القوى البنيوية الطاردة في دول المنشأ، والتي تتقاطع مع مناخات السيولة الأمنية في دول العبور والاستقرار. ويمكن تفكيك هذه الدوافع المتشابكة عبر الأبعاد السوسيولوجية والجيوسياسية التالية:

1. المحددات والتشابكات الاقتصادية:

تُمثل الأزمات الاقتصادية المزمنة الدافع الهيكلي الأبرز لنمو التدفقات البشرية غير النظامية؛ حيث يؤدي اتساع فجوة عدم المساواة في الدخل وتدهور مستويات المعيشة في دول المنشأ إلى تنامي معدلات الفقر المطلق، مما يدفع الأفراد إلى البحث عن بيئات بديلة لضمان البقاء (البنك الدولي، 2023). ويترافق ذلك مع ركود الأسواق المحلية وارتفاع معدلات البطالة الهيكلية، لا سيما بين الفئات الشبابية، مما يعزز الاستبعاد الاجتماعي ويدفعهم نحو خيارات العبور المحفوفة بالمخاطر (منظمة العمل الدولية، 2023). علاوة على ذلك، تسهم الديون المرهقة الناتجة عن ممارسات الإقراض غير الرسمية والاستغلالية في محاصرة الأسر اقتصاديّاً، وتحويل الهجرة غير النظامية إلى آلية راديكالية يائسة للتحرر من عبودية الدين وتأمين عوائد مالية طارئة (المنظمة الدولية للهجرة، 2021).

2. البيئات السياسية الطاردة والنزاعات المسلحة:

تُسهم الصراعات الأهلية والحروب في تفكيك النسيج المجتمعي لدول المنشأ، مما ينتج عنه موجات نزوح قسري واسعة النطاق للمدنيين الباحثين عن ملاذات آمنة (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2023) ويتعمق هذا الطرد بفعل تنامي الاستبداد السياسي والاضطهاد الممنهج القائم على محددات عرقية، أو دينية، أو أيديولوجية، مما يحول دون استقرار الأفراد ويهدد أمنهم الشخصي (منظمة العفو

الدولية، 2022) وفي بيئات "الدول الفاشلة" التي تعاني من تآكل الشرعية المؤسسية، وتفشي الفساد، والعجز عن تقديم الخدمات الأساسية، تتبدد آمال المواطنين في التغيير الداخلي، وتتحول الهجرة غير النظامية إلى استجابة حتمية للهروب من غياب الحماية القانونية والمؤسسية (مركز دراسات الهجرة، 2023).

3. التصدعات والروابط الاجتماعية:

تتداخل العوامل الاجتماعية بوضوح في تشكيل مسارات الهجرة، حيث يبرز الحنين إلى "لم شمل الأسرة" كحافز سوسيولوجي قوي يسعى من خلاله المهاجرون إلى إعادة ترميم الروابط الأسرية التي فككتها جغرافيا اللجوء والنزوح السابق (المنظمة الدولية للهجرة، 2022). كما تبرز الأبعاد الجندرية (النوع الاجتماعي) من خلال فرار النساء والفتيات من أنماط العنف المجتمعي المنظم والتمييز الثقافي، رغبةً في الانعتاق من التهميش، برغم تعرضهن لمخاطر استغلال مضاعفة أثناء رحلات العبور (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2021). ويُضاف إلى ذلك غياب منظومات التعليم والتحصيل المعرفي الجيد في المجتمعات النامية، مما يدفع الطامحين نحو الهجرة كقناة وحيدة للحراك الاجتماعي والترقي المهني (اليونسكو، 2022).

4. المتغيرات والدمار البيئي:

باتت التغيرات المناخية حاسمة في إعادة تشكيل خريطة الهجرة العالمية؛ إذ يؤدي الاحتباس الحراري، وتدهور التربة، وشح الموارد المائية إلى تقويض قطاعات الإنتاج التقليدية كالزراعة والرعي، محولةً المتضررين إلى "لاجئي مناخ" يفتقرون للحد الأدنى من مقومات الاستقرار (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، 2021). وتعمل الكوارث الطبيعية المفاجئة، كالفيضانات والجفاف، على تدمير البنى اللوجستية للمجتمعات المحلية بشكل فوري، مما يفرض الهجرة غير النظامية كآلية تكيف قسرية (برنامج الأغذية العالمي، 2023). ويتكامل هذا المشهد مع استنزاف الموارد الطبيعية الحيوية، مما يذكي الصراعات المحلية حول الأراضي والمياه ويفاقم من حدة الفقر الهيكلي الطارد للسكان (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2020).

خامساً ـ سوسيولوجيا أزمة الهجرة غير الشرعية في السياق الليبي: الدوافع والتحديات والآثار:

تُمثل الهجرة غير الشرعية في ليبيا نموذجاً مركباً للأزمات الإنسانية والجيوسياسية العابرة للحدود؛ إذ تحولت الدولة الليبية بفعل موقعها الاستراتيجي من بلد مقصود للعمالة

الوافدة إلى منطقة عبور واستقرار مؤقت حرجة تتقاطع مع منظومات الأمن القومي للدول المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط.

1-أسباب وتفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية في ليبيا:

يعود تجذر الأزمة وتصاعد حدتها في المشهد الليبي المعاصر إلى جملة من العوامل البنيوية المتداخلة:

- **تنامي نفوذ شبكات الجريمة المنظمة :**استغلت شبكات تهريب البشر والإتجار بالبشر حالة الانكشاف الأمني وعجز المؤسسات الرسمية، لتشكل قوى نفوذ موازية تمتلك الأدوات اللوجستية والعسكرية التي تمكنها من السيطرة على مسارات تدفق المهاجرين (جاد الله، 2022).
- **الديناميكيات الاقتصادية الموازية :**على الرغم من تدهور المؤشرات الاقتصادية المحلية، إلا أن الاقتصاد الهامشي و"السوق السوداء" في ليبيا يمثلان حاضنة جاذبة للمهاجرين؛ حيث ينخرطون في أعمال شاقة وغير مقننة لجمع الأموال اللازمة لتمويل رحلات العبور نحو السواحل الأوروبية (مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2020).
- **هشاشة وتسييل الحدود الجغرافية :**تشكل الحدود الجنوبية الممتدة على مسافة تتجاوز 4400 كيلومتر وسط بيئة صحراوية وعرة مع ست دول إفريقية خاصرة رخوة للدولة الليبية؛ حيث تحول دون قدرة السلطات الأمنية المتعاقبة على ضبطها وتأمينها في مواجهة موجات التدفق البشري (غريب، 2019).
- **تعارض المقاربات الإقليمية ودول الجوار :**لم تسفر الاتفاقيات الثنائية والإقليمية المبرمة لضبط الحدود عن كبح الظاهرة، نتيجة لتعارض الإرادات والسياسات الأمنية بين الدول المصدرة ودول العبور، وغياب التنسيق اللوجستي الموحد لحماية الفضاءات الحدودية المشتركة (مركز المعلومات والتوثيق بجامعة طرابلس، 2018).

2- التحديات السوسيولوجية والأمنية المواجهة للأزمة

تواجه جهود احتواء الهجرة غير الشرعية وتدبير آثارها الإنسانية حزمة من المعوقات الهيكلية:

- **تآكل البنية الأمنية المؤسسية :**يُعد الانقسام السياسي والانفلات الأمني في بعض الأقاليم الليبية البيئة المثالية التي تقتات عليها شبكات التهريب، مما يضعف كفاءة استراتيجيات الردع القانوني والجنائي.

- **الوصم الاجتماعي والتمييز الثقافي :**يواجه المهاجرون غير النظاميين في مجتمعات العبور والاستقرار أنماطاً من التمييز والوصم العنصري، والتعصب الثقافي الذي يعزز من تهميشهم السوسيولوجي ويقوض فرص اندماجهم أو عيشهم الآمن داخل النسيج المجتمعي.
- **معضلة التأهيل والعبء اللوجستي :**يتطلب التعامل الإنساني مع المهاجرين (سواء داخل البيئات المفتوحة أو مراكز الإيواء) منظومات دعم متكاملة تشمل إعادة التأهيل اللوجستي، والتعليمي، وتوفير برامج الدعم النفسي المكثف لمعالجة الصدمات السيكولوجية الناتجة عن رحلات العبور المأساوية أو التعرض للاحتجاز والانتهاكات (جاد الله، 2022).

3-الانعكاسات السوسيولوجية والأمنية للهجرة على المجتمع الليبي

تلقي الهجرة غير الشرعية بظلال قاتمة على البنى الاجتماعية والأمنية للمجتمع الليبي، وتتجلى هذه الآثار في الأبعاد التالية:

أ. الآثار الاجتماعية والصحية:

- **التصدع الأسري والخلل الديموغرافي :**تؤدي تدفقات المهاجرين والنازحين الفارين من مناطق الصراع وتمركزهم في مجتمعات محلية محددة إلى تخلخل البنى الأسرية التقليدية، وضغط ديموغرافي يفوق القدرة الاستيعابية للخدمات المحلية، وينتج عنه مشكلات مجتمعية كارتفاع معدلات الانحراف الاجتماعي (مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2020).
- **تنامي السلوك الجرمي الهامشي :**يدفع التهميش الاقتصادي والفقر المدقع ببعض المهاجرين غير النظاميين إلى الانخراط في أنشطة غير قانونية وسلوكيات انحرافية كسبيل لتأمين الاحتياجات الحيوية (المأوى والغذاء)، مما يولد شعوراً بالتهديد وعدم الأمان لدى السكان الأصليين ويضاعف الأعباء اللوجستية على الأجهزة الضبطية (غريب، 2019).
- **المهددات الصحية وانتشار الأوبئة :**يواجه المجتمع المحلي مخاطر انتقال الأمراض السارية والمعدية بفعل غياب الرقابة الصحية والوقائية على الحدود، والظروف المعيشية غير الصحية المكتظة التي يقطنها المهاجرون، مما يشكل ضغطاً

حرجاً واستنزافاً لموارد المنظومة الصحية الليبية المتهالكة أساساً (مركز المعلومات والتوثيق بجامعة طرابلس، 2018).

ب. الآثار الأمنية والجيوسياسية:

- **تهديد السلم الأهلي والأمن القومي :**يتجاوز الخطر البُعد الجنائي التقليدي إلى تهديد الاستقرار البنيوي للدولة؛ إذ تستغل الجماعات المتطرفة والشبكات العابرة للحدود ممرات الهجرة غير الشرعية لتمرير عناصرها، أو لتنفيذ أجندات تسهم في إذكاء النزاعات المحلية وتغذية الصراعات المسلحة، مما يؤدي إلى تآكل الثقة الإقليمية والدولية في كفاءة المنظومة الأمنية الليبية وقدرتها على ضبط فضاءاتها الجغرافية

سادساً- التحديات البنيوية والمبادرات والانعكاسات السوسيولوجية للأزمة في المشهد الليبي المعاصر:

شهدت الدولة الليبية منذ عام 2011م تحولات هيكلية عميقة في ديناميكيات الهجرة غير الشرعية؛ إذ أدت السيولة السياسية والأمنية إلى تحويل أراضيها إلى مسرح معقد تتقاطع فيه التهديدات الأمنية، والالتزامات الإنسانية، والكلف الاقتصادية والثقافية.

1-الأبعاد والتحديات الهيكلية للأزمة

تتفرع التحديات التي تفرضها التدفقات البشرية غير النظامية على الدولة الليبية إلى ثلاثة أبعاد أساسية:

أ. التحديات الأمنية والسيادية:

- **الانكشاف الجغرافي والسيولة الحدودية :**تُعد الحدود الجنوبية الرخوة المنفذ الأساسي لشبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود؛ حيث يسهل هذا الانكشاف اللوجستي عمليات التسلل غير القانوني، مما يهدد الأمن القومي ويفتح ثغرات أمنية قد تستغلها التنظيمات المتطرفة (خدمة العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي، 2022).
- **إنهاك المؤسسات الضبطية الرسمية :**تعاني الأجهزة الأمنية وحرس الحدود من تشتت الجهود بفعل الانقسامات الداخلية، مما يضعف كفاءتها التشغيلية في فرض الرقابة الصارمة ومواجهة ترسانة شبكات الإتجار بالبشر اللوجستية (مجموعة الأزمات الدولية، 2023).
- **تعدد الأجسام المسلحة الموازية :**يُسهم انخراط بعض المجموعات المسلحة غير النظامية في طائلة أنشطة التهريب والإيرادات المالية الناتجة عنها في عرقلة بناء قوة عسكرية موحدة ومستقلة لإدارة وتأمين الحدود (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2023).

ب. التحديات الإنسانية والحقوقية:

- **الانتهاكات والاستغلال الجنائي :**يقع المهاجرون غير النظاميين عرضة لأنماط حادة من الانتهاكات تشمل السخرة، والابتزاز المالي، والعنف الجسدي على أيدي شبكات التهريب (منظمة هيومن رايتس ووتش، 2022).
- **تدهور البيئة الإيوائية :**تفتقر العديد من مراكز الاحتجاز والإيواء للمعايير الصحية والإنسانية الدولية، حيث تعاني من الاكتظاظ الشديد ونقص الرعاية الطبية والخدمات الحيوية، مما يشكل معضلة حقوقية متفاقمة (المنظمة الدولية للهجرة، 2022).
- **العزلة المؤسسية والحرمان من الخدمات :**يواجه المهاجرون عوائق قانونية ومجتمعية تحول دون وصولهم إلى منظومات الرعاية الصحية الأساسية والتعليم والمساعدة القانونية، مما يعمق من هشاشتهم السوسيولوجية (اليونيسف، 2023).

ج. التحديات الاقتصادية وسوق العمل:

- **الضغط على البنية التحتية والموارد :**تشكل الكتلة البشرية الوافدة عبئاً إضافيّاً على الخدمات العامة الشحيحة أساساً كالطاقة، والمياه، والمرافق الصحية، مما يتسبب في إذكاء التوترات مع المجتمعات المحلية المضيفة (البنك الدولي، 2023).
- **تشويه هيكلية سوق العمل :**يتنافس المهاجرون غير النظاميين مع العمالة المحلية في القطاعات الهامشية وغير المقننة (منخفضة المهارة)، مما يسهم في رفع معدلات البطالة بين المواطنين، وتفشي ظاهرة استغلال أصحاب العمل للعمالة الوافدة عبر الأجور المتدنية وحرمانهم من الحقوق القانونية الأساسية (منظمة العمل الدولية، 2022).

2-الاستجابات والسياسات الحكومية الليبية (المساعي والمعوقات)

اتخذت السلطات الليبية المتعاقبة جملة من التدابير والسياسات الساعية لاحتواء الأزمة، برغم محدودية النتائج:

- **استراتيجيات تأمين الفضاءات الحدودية :**تضمنت الخطط المعلنة محاولات لتعزيز التواجد الأمني في المسار الجنوبي وتكثيف الدوريات الاستطلاعية، إلى جانب السعي لتفعيل التنسيق الأمني والسياسي مع دول الجوار الإفريقي (النيجر وتشاد) للحد من الممرات الصحراوية للتهريب (وكالة الأنباء الليبية، 2023).

- **تأسيس الوحدات المتخصصة :**جرى تفعيل مكاتب ووحدات متخصصة لمكافحة الإتجار بالبشر تابعة لوزارة الداخلية للتحقيق في أنشطة الشبكات الإجرامية، مع محاولة بناء شراكات دولية لتبادل المعلومات اللوجستية والجنائية.
- **التعاون الإنساني المشترك :**تحاول السلطات، بالتنسيق مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين **(UNHCR)**والمنظمة الدولية للهجرة **(IOM)**، تقديم الحد الأدنى من الإغاثة الإنسانية والرعاية الطبية داخل مراكز الإيواء، وتسهيل برامج العودة الطوعية للمهاجرين، برغم استمرار الفجوات التشغيلية الحادة الناتجة عن ضعف الموارد (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2023).

3- الانعكاسات الثقافية والديموغرافية على المجتمعات المضيفة

تتخذ التأثيرات الثقافية والديموغرافية الناتجة عن تدفقات الهجرة غير الشرعية في المجتمع الليبي المضيف مسارات سوسيولوجية معقدة ومتداخلة:

أ. التداعيات الثقافية والديموغرافية الضاغطة (السلبية):

- **التأثير في التركيبة الديموغرافية المحلية :**يُسهم الاستقرار المؤقت والطويل للمهاجرين في بعض المدن والمناطق (لا سيما إقليم الجنوب) في إحداث خلل في التوازن الديموغرافي والقبلي الحساس، مما يولد مخاوف لدى السكان الأصليين بشأن الهوية الثقافية المحلية والامتيازات الاجتماعية المعيارية (المنظمة الدولية للهجرة، 2022).
- **النزاعات الثقافية والوصم الاجتماعي :**تؤدي الفروقات السلوكية واللغوية والقيمية بين المهاجرين والمجتمعات المحلية المضيفة إلى حدوث تصدعات وسوء فهم واشتباكات أحياناً، مما يغذي ظواهر التمييز والتحيز، ويعوق أي فرص للتعايش السلمي المؤقت (منظمة العفو الدولية, 2023).
- **الضغط نحو الذوبان وتآكل المنظومات التقليدية :**يرى جزء من النسيج المجتمعي المحلي في تنامي الأنماط السلوكية الوافدة تهديداً مباشراً للمنظومة الأخلاقية والقيم التقليدية السائدة، مما يعزز من النزعات الحمائية والانعزالية لدى المجتمع المضيف.

ب. المقاربات التفاعلية (الهامشية):

- في سياقات ضيقة، تفرز حركية العمالة الوافدة أنماطاً محدودة من التبادل المعرفي المهني في الحرف التقليدية والأنشطة الاقتصادية الصغرى، إلا أن هذا التفاعل يظل محكوماً باشتراطات التوجس الأمني والطبقية الاقتصادية، مما يجعل الحاجة ملحة

لصياغة سياسات ثقافية وإعلامية شاملة تدير التنوع، وتحد من ظواهر خطاب الكراهية والوصم، بالتوازي مع معالجة الجذور السيادية والأمنية للأزمة.

الفصل الثالث ـ الإطار المنهجي للدراسة الميدانية:

أولاً ـ منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي**، وهو المنهج الأكثر ملاءمة للبحوث السوسيولوجية والسكانية. لا يقتصر هذا المنهج على وصف الظاهرة كمياً عبر جمع البيانات، بل يمتد إلى تحليلها وتفسير شبكة العلاقات الرابطة بين المتغيرات (دوافع الهجرة، وأثر النزوح، والانعكاسات الاجتماعية والثقافية في مجتمعات الاستقرار)، وذلك بربط المؤشرات الميدانية بالبنى النظرية والدراسات السابقة المعتمَدة في البحث.

ثانياً ـ مجتمع الدراسة والعيّنة:

1. **مجتمع الدراسة :**يتكون مجتمع الدراسة المستهدف ميدانيّاً من ثلاثة أطراف فاعلة ومترابطة في إقليم الجنوب الليبي:

ـالسكان المحليين (المجتمع المضيف) :لرصد خطابات الوصم، التغير الثقافي، والتنافس على الموارد والوظائف.

ـالنازحين داخلياً :للوقوف على تقاطعات النزوح القسري المحلي مع الأزمات الوافدة.

ـالمهاجرين غير النظاميين :(في حدود ما تسمح به الاعتبارات الأمنية والميدانية) لاستقصاء دوافع الاستقرار المؤقت والطويل.

2. **عينة الدراسة وعقلانيتها المنهجية :**نظراً للحساسية الأمنية والاجتماعية البالغة المرتبطة بملف الهجرة والنزوح في إقليم الجنوب، واستحالة حصر الإطار الإحصائي الشامل للمجتمع (عدم وجود سجلات رسمية دقيقة للمهاجرين والنازحين)، اعتمد الباحث على**العينة القصدية العمدية** تتيح هذه العينة للباحث اختيار مفردات تُحقق شروطاً ومعايير سوسيولوجية تخدم أهداف الدراسة وتجيب على تساؤلاتها، بالتركيز على بؤر التمركز السكاني المتأثرة مباشرة بالظاهرة في بلدات الجنوب ومناطق التماس الاجتماعي.

ثالثاً ـ الحدود الموضوعية والجغرافية والزمنية للدراسة:

- **الحدود الموضوعية :**تقتصر الدراسة على رصد أبعاد قوى الهجرة غير الشرعية وتداخلاتها مع ملفات النزوح الداخلي، والآثار الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية المترتبة على المجتمعات المحلية المضيفة.

- **الحدود الجغرافية :**يتخذ البحث من **إقليم الجنوب الليبي (نموذجاً)** مجالاً جغرافياً لتطبيق الأدوات الميدانية، نظراً لخصوصيته الجيوسياسية كخاصرة رخوة وممر واستقرار رئيسي للتدفقات البشرية.
- **الحدود الزمنية :**تم إجراء الدراسة الميدانية وجمع بياناتها خلال العام الحالي **2026م**، وهي فترة حرجة تعكس مآلات الأزمة الممتدة ومؤشراتها الراهنة.

رابعاً: أداة الدراسة (الاستبيان)

بناءً على المؤشرات المستخلصة صمم الباحثان استمارة استبيان موجهة للمبحوثين، وتنقسم إلى الأبعاد المحورية التالية:

1. **البيانات الأولية والديموغرافية**: الجنس، السن، الصفة: مواطن/نازح/مهاجر، مستوى التعليم، وطبيعة العمل.
2. **المحور الاقتصادي :**ويقيس مدى التنافس على الوظائف الهامشية، ونمو السوق الموازية، والضغط على البنية التحتية المحلية.
3. **المحور الاجتماعي والنفسي :**ويقيس مستويات الأمان الاجتماعي، ومعدلات السلوك الانحرافي الطارئ، والضغوط السيكولوجية للمجتمع.
4. **المحور الثقافي والهوية :**ويقيس بروز خطابات العنصرية والتمييز، والصدامات الناتجة عن تباين العادات والمنظومات القيمية، ومدى التأثير على السلم الأهلي والتوازنات المستقرة.

خامساً ـ أساليب المعالجة الإحصائية المستهدفة:

لتحليل البيانات وتفريغ الاستمارات الميدانية، سيتم ترميز البيانات واستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية **(SPSS)**، مع الاعتماد على الأساليب التالية:

- **التكرارات والنسب المئوية :**لوصف الخصائص الديموغرافية وتوزيع إجابات المبحوثين.
- **المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية :**لتحديد الأوزان النسبية وترتيب شدة التحديات (الاقتصادية، الأمنية، الثقافية) حسب رؤية العينة.
- **معامل ارتباط بيرسون / ألفا كرونباخ :**للتحقق من الاتساق الداخلي وثبات أداة الدراسة خلال المرحلة الاستطلاعية.

أولاً ـ عرض وتفسير جدول الخصائص الديموغرافية للعينة:

يهدف هذا الجدول إلى توصيف الملامح الهيكلية لعينة الدراسة الميدانية التي تم استهدافها بالعيّنة القصدية في إقليم الجنوب.

المتغير الديموغرافي	الفئـــــة	التكرار (N)	النسبة المئوية (%)
الصفة في مجتمع البحث	مواطن (مضيف)	75	%50.0
	نازح داخلياً	40	%26.6
	وافد / مهاجر	35	%23.4
الجنس	ذكور	98	%65.3
	إناث	52	%34.7
المستوى التعليمي	دون جامعي	62	%41.3
	جامعي	73	%48.7
	دراسات عليا	15	%10.0
إجمالي العينة الفعلي	المجموع	150	%100

التفسير السوسيولوجي للجدول:

يُظهر التوزيع الديموغرافي لعينة الدراسة البالغة (150) مبحوثاً ملامح التركيبة السكانية المركبة في الجنوب الليبي حالياً؛ حيث تمثل الفئات غير المستقرة (النازحون داخلياً بنسبة 26.6%، والمهاجرون والوافدون بنسبة 23.4%) نصف عينة الدراسة تقريباً.

يعكس هذا التوزيع العقلانية المنهجية **لعينة القصدية التي** نجحت في تتبع الفئات الهامشية والحساسة التي تقع في بؤرة الظاهرة المدروسة. فيتضح طغيان نسبة الذكور (65.3%) على الإناث، وهو أمر يتسق مع طبيعة المسوح الميدانية في الفضاءات الصحراوية والحدودية، حيث تنخفض قدرة الباحثين على الوصول الحر للمجتمعات النسائية المهاجرة أو النازحة نتيجة محددات ثقافية وأمنية محلية، فضلاً عن أن ظاهرة الهجرة العابرة للحدود هي ظاهرة ذكورية بامتياز في مراحلها الأولى.

ثانياً- عرض وتفسير جدول المحور الثقافي والديموغرافي :

يقيس هذا الجدول مستوى وعي وتوجس مجتمع البحث حيال التغيرات الديموغرافية والمنظومة القيمية والثقافية المرتبطة بالتدفقات البشرية المتلاحقة في إقليم فزان.

ت	العبـــــــــــارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافق	الترتيب
1	يُهدد الاستقرار الطويل للمهاجرين التوازن الديموغرافي والقبلي المستقر في الجنوب.	2.74	0.44	عالية	الأول
2	يتولد لدى السكان الأصليين شعور بالقلق حيال الحفاظ على الهوية الثقافية للمنطقة.	2.61	0.51	عالية	الثاني
3	تبرز في مجتمع التماس المحلي أنماط من الوصم الاجتماعي والتحيز الثقافي ضد الوافدين.	2.45	0.62	عالية	الثالث
4	يؤدي التباين في العادات والتقاليد بين المهاجرين والسكان إلى حدوث تصدعات وسوء فهم.	2.18	0.68	متوسطة	الرابع
5	يرى المجتمع المضيف في السلوكيات الوافدة تهديداً للمنظومة الأخلاقية والقيم التقليدية.	1.95	0.73	متوسطة	الخامس
	المتوسط العام للمحور الثقافي والديموغرافي	2.39	0.59	عالية	

التفسير السوسيولوجي والربط بالدراسات السابقة:

كشفت النتائج الميدانية الموضحة بالجدول أعلاه أن المحور الثقافي والديموغرافي ككل قد حظي بدرجة توافق عالية بمتوسط عام بلغ .(2.39) وجاءت العبارة رقم (1) التي تنص على أن ***"الاستقرار الطويل للمهاجرين يهدد التوازن الديموغرافي والقبلي "***في المرتبة الأولى بأعلى **متوسط** حسابي(2.74) ، تلها عبارة *"الشعور بالقلق حيال الهوية الثقافية "*بمتوسط.(2.61)

تُفسّر هذه النتيجة سوسيولوجياً بأن مجتمعات الجنوب الليبي تبدي حساسية مفرطة وتوجساً بنيوياً من استطالة أمد إقامة الفئات الوافدة والنازحة وتحولها من حالة عبور مؤقتة إلى حالة استيطان دائم. هذا التوطين الفعلي يضغط مباشرة على التوازنات القبلية الحساسة والتقليدية التي يستند إليها السلم الأهلي في فزان، لاسيما في ظل غياب سيادة الدولة الرسمية وضبطها لملفات الجنسية والتوثيق حتى عام **2026م**.

الربط بالدراسات السابقة:

تتطابق هذه الخلاصات الميدانية بشكل كبير مع ما ذهبت إليه الدراسات السابقة حول التداعيات السوسيولوجية للهجرة؛ حيث رأت الدراسات أن تراكم الكتل البشرية الوافدة في فضاءات جغرافية محدودة يؤدي حتماً إلى بروز هويات فرعية منافسة تضغط على البنية الثقافية للمجتمع المضيف وتولّد خطابات (التوجس الاجتماعي).

وتتقاطع هذه النتيجة جزئياً مع الأبعاد الجيوسياسية للأزمة. فلم تعد رخاوة الحدود وغياب الضبط الإداري مجرد هاجس أمني عابر. بل تحولا ميدانياً ـــوفقاً لاستجابات المبحوثينـــ إلى أداة فاعلة في إعادة تشكيل الخارطة الاجتماعية، والديموغرافية، والقبلية لإقليم الجنوب الليبي. وينعكس هذا التحول في بروز ظاهرة الوصم الاجتماعي والتحيز المتبادل، والتي حلت في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (2.45). وتُمثل هذه السلوكيات آلية دفاعية قسرية يلجأ إليها المجتمع المحلي؛ بهدف حماية مجاله الحيوي والدفاع عن هويته التاريخية في مواجهة التدفقات السكانية الطارئة.

ثالثاً: عرض وتفسير جدول المحور الاقتصادي وسوق العمل الهامشي

يقيس هذا الجدول آراء المبحوثين وتصوراتهم بشأن الكلف الاقتصادية وتشويه هيكلية سوق العمل والضغط على الموارد العامة الناتجة عن تدفقات الهجرة والنزوح.

ت	العبـــــــــــارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافق	الترتيب
1	**يشكل الوجود المكثف للمهاجرين والنازحين ضغطاً حرجاً على الخدمات الشحيحة (المياه، الطاقة).**	**2.81**	**0.39**	**عالية**	**الأول**

ت	العبـــــــــــارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافق	الترتيب
2	تسببت أزمة الهجرة في ارتفاع تكاليف المعيشة وإيجارات السكن في البلدات الجنوبية.	2.68	0.48	عالية	الثاني
3	يُفضل أصحاب العمل المحليين العمالة المهاجرة لانخفاض أجورها وغياب حقوقها القانونية.	2.54	0.55	عالية	الثالث
4	تُسهم العمالة الوافدة غير النظامية في زيادة معدلات البطالة بين شباب المنطقة.	2.38	0.61	عالية	الرابع
5	أدى التدفق البشري الوافد إلى نمو غير منضبط للأسواق الموازية (السوق السوداء).	2.22	0.69	متوسطة	الخامس
	المتوسط العام للمحور الاقتصادي وسوق العمل	2.53	0.54	عالية	

التفسير السوسيولوجي للمحور الاقتصادي:

أظهرت النتائج المدرجة في الجدول أن المحور الاقتصادي نال درجة توافق إجمالية **عالية** بمتوسط عام قيمته (2.53) وجاءت العبارة رقم (4) المتعلقة بـ(*"الضغط الحرج على الخدمات العامة كالمياه والطاقة)* في المرتبة الأولى بمتوسط مرتفع جداً بلغ(2.81) تلتها العبارة رقم (5) الخاصة بـ*(ارتفاع تكاليف المعيشة وإيجارات السكن)* بمتوسط(2.68).

تُفسر هذه الخلاصات إحصائيّاً وسوسيولوجيّاً بأن إقليم الجنوب يعاني أساساً من هشاشة بنيوية وانكشاف لوجستي حاد في مرافق البنية التحتية، ونقص الإمدادات الحيوية ناهيك عن بعده الجغرافي عن مراكز القرار الحكومي؛ لذا فإن التدفقات السكانية الإضافية (سواء الوافدة عابرة الحدود أو النازحة داخليّاً) تُمثّل قوة ضاغطة ومستنزفة للموارد الشحيحة. هذا التنافس على السلع والخدمات الأساسية والسكن يولّد اقتصاد ندرة

تترتب عليه قفزات تضخمية ترهق كاهل المواطن المحلي وتغذي بؤر الاستياء المجتمعي.

الربط بالدراسات السابقة:

وتتسق هذه النتائج الميدانية مع تقارير البنك الدولي (2023)، والتي أكدت أن الأوعية الخدمية المحلية في دول العبور ومناطقها تواجه استنزافاً مباشراً بفعل التدفقات القسرية وغير النظامية؛ مما يُربك خطط التنمية المحلية. كما تتقاطع هذه الخلاصات مع أدبيات منظمة العمل الدولية (2022) في تفسير آليات تشويه سوق العمل، وهو ما تفسره العبارة الثانية التي حازت على متوسط حسابي بلغ (2.54). وتتجلى هذه الآلية في لجوء رأس المال المحلي وأصحاب المشاريع الصغرى إلى استغلال العمالة الوافدة الهامشية؛ نظراً لتدني كلفتها الاقتصادية وغياب الحماية النقابية والقانونية لها. ويُفضي هذا النمط إلى خلق بيئة هيكلية طاردة للشباب المحليين، مما يُعمق معدلات البطالة السافرة والمقنعة في إقليم فزان.

رابعاً: عرض وتفسير جدول المحور الأمني والسيادي العابرة للحدود

يقيس هذا الجدول أبعاد التهديد الأمني والانعكاسات السيادية المترتبة على السيولة الميدانية عبر المنافذ البرية الجنوبية من وجهة نظر العينة.

ت	العبـــــــــــــارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافق	الترتيب
1	تستغل شبكات التهريب الدولية رخاوة الحدود الجنوبية لتمرير تدفقاتها بحرية.	2.89	0.31	عالية	الأول
2	يعيق الانقسام المؤسسي الحالي بناء قوة أمنية موحدة وقادرة على تأمين الفضاء الصحراوي.	2.76	0.42	عالية	الثاني
3	يرفع غياب التوثيق الرسمي للمهاجرين من صعوبة السيطرة على معدلات السلوك الجرمي.	2.59	0.52	عالية	الثالث

ت	العبـــــــــــــارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافق	الترتيب
4	يتداخل نشاط بعض المجموعات المسلحة المحلية مع مصالح شبكات الإتجار بالبشر.	2.41	0.64	عالية	الرابع
5	تشكل ممرات الهجرة غير الشرعية خطراً محتملاً لتسلل عناصر تضر بالسلم الأهلي.	2.30	0.70	متوسطة	الخامس
	المتوسط العام للمحور الأمني والسيادي	2.59	0.52	عالية	

التفسير السوسيولوجي للمحور الأمني:

سجّل المحور الأمني والسيادي أعلى متوسط عام من بين جميع محاور الدراسة، حيث بلغ (2.59) وبدرجة توافق (عالية). واحتلت العبارة رقم (1) ـــالمتعلقة باستغلال شبكات التهريب لرخاوة الحدودـــ الصدارة بمتوسط حسابي شبه تام بلغ (2.89)، وبأقل انحراف معياري قُدّر بـ (0.31). وتلتها في الترتيب العبارة رقم (4) الخاصة بأثر الانقسام المؤسسي في إعاقة بناء قوة أمنية موحدة، والتي حازت على متوسط حسابي بلغ (2.76).

تكشف هذه البيانات أن الهواجس الأمنية تمثل الهاجس الأكبر والأعمق لدى مجتمع الدراسة في فزان. فالتركيبة السوسيولوجية والأمنية تشير إلى أن الفراغ المؤسسي والسياسي الذي تلا أحداث 2011م أدى إلى تحول(الحدود الصحراوية) من خطوط سيادية فاصلة إلى(مناطق عبور وتماس رخوة) تُديرها الجريمة المنظمة عابرة الحدود. هذا التحلل الضبطي يتفاقم بفعل الانقسام الإداري والعسكري للدولة، مما يحول دون تبني عقيدة أمنية موحدة لحماية الأمن القومي.

الربط بالدراسات السابقة:

وتتناغم هذه النتائج مع الأطر النظرية للمقاربة الجيوسياسية حول الحدود الرخوة؛ حيث تبيّن أن السيولة الجغرافية للجنوب الليبي تؤدي إلى تشكّل تحالفات مصلحية مركّبة، تتداخل فيها الجريمة المنظمة بالبنى القبلية والعسكرية. ويعزز هذا الطرح ما أورده مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (2023)، وتقارير مجموعة الأزمات الدولية (2023) بشأن التغلغل المتسارع لشبكات الإتجار بالبشر وتهريب

السلاح في فضاء الساحل والصحراء. وقد أسهم غياب السجلات الحيوية الرسمية وآليات التوثيق والذي عبّرت عنه العبارة رقم (3) بمتوسط حسابي بلغ (2.59) في تفاقم هذه الأزمة، مكرساً إياها كمعضلة سوسيولوجية وأمنية معقدة تعيق ضبط السلوك الجرمي وحماية السلم الأهلي.

الفصل الخامس ـ التوصيات والمقترحات التطبيقية:

أولاً ـ التوصيات :

بناءً على ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج، توصي الورقة بتبني حزمة من الإجراءات الاستراتيجية والتنفيذية موزعة على المسارات التالية:

1. تحول المقاربة السياساتية (من الأمن التقليدي إلى الأمن التنموي): الاستيعاب التدريجي لإشكالية تدفقات الهجرة عبر الانتقال من الأطر الأمنية الضيقة إلى استراتيجية 'الأمن الإنساني والتنموي الشامل'. ويتطلب ذلك رقمنة حوكمة ملف العمالة الوافدة وإدارته عبر تدشين منصة رقمية موحدة (مثل: منصة وافد)، لضبط البيانات الديموغرافية والمهنية، وتنظيم سوق العمل بما يمنع عشوائية الاستيطان ويخفف حدة الإنهاك الخدمي.

2. تفعيل التنمية المكانية واستعادة العقول: إعادة توجيه خطط 'صناديق إعمار الجنوب' لتكون أداة استراتيجية لبناء بيئة تمكينية حاضنة. ويتحقق ذلك عبر مسارين: أولاً، استبقاء الكفاءات الحالية بتأسيس 'منظومة حوافز مكانية ومؤسسية عادلة' (امتيازات مهنية، مادية، وصحية). ثانياً، استعادة العقول المهاجرة من خلال إشراك النخب النازحة في قيادة مشروعات إعادة الإعمار، بما يضمن صون التوازن الديموغرافي المستدام وحماية السيادة المعرفية للإقليم.

3. الاستجابة الهيكلية لقطاعات الثقل الميداني: منح جامعات ومستشفيات الجنوب (سبها، مرزق، القطرون) ميزانيات طوارئ تنموية مستقلة لتطوير بنيتها التحتية وتقنياتها، لتقليل مستويات 'الاغتراب المؤسسي' الذي يدفع النخب نحو الهجرة.

أولاً ـ الخلاصات الاستنتاجية للدراسة:

بناءً على التفسير السوسيولوجي والمعالجات الإحصائية لبيانات الدراسة الميدانية في إقليم الجنوب الليبي، تم استخلاص الخلاصات العامة الآتية:

- التهديد الأمني والسيادي :يُمثّل الانكشاف الأمني ورخاوة الحدود البرية الجنوبية المحرك الأساسي لتفاقم أزمة الهجرة، كما يُسهم الانقسام المؤسسي والسياسي الراهن في إعاقة مأسسة أي جهود حقيقية لضبط الفضاء الصحراوي.

- استنزاف الموارد المحلية :أحدثت التدفقات البشرية المتلاحقة (الوافدة والنازحة) "اقتصاد ندرة" في إقليم فزان، وتجسد ذلك في الضغط الحرج على البنى التحتية المتهالكة (المياه، الطاقة، المستشفيات) مع ارتفاع كلف المعيشة والإيجارات.
- تشويه الهيكل العمالي :ينحو قطاع الأعمال الخاص الهامشي بشكل متزايد نحو استغلال العمالة الوافدة وتفضيلها على الشباب المحلي؛ نظراً لتدني كلفتها وغياب حمايتها القانونية، مما عمق من معدلات البطالة المحلية السافرة والمقنعة.
- التوجس الديموغرافي والثقافي :يؤدي تحول الهجرة من حالة عبور إلى استقرار طويل الأمد إلى فرض ضغوط حادة على الهوية الثقافية والتوازنات القبلية المستقرة، ويفرز هذا التحول خطابات توجس ووصم اجتماعي متبادل يهدد السلم الأهلي.

ثانياً ـ الإجرائية والتطبيقية:

بناءً على التحديات والمؤشرات السابقة، يتقدم الباحثان بجملة من التوصيات الموجهة لصنّاع القرار والجهات المعنية:

1 .في الشق الأمني والسيادي وإدارة الحدود:

- **تأسيس غرفة أمنية مشتركة وموحدة** للحدود الجنوبية (بمعزل عن التجاذبات السياسية)، تسند إليها مهمة ضبط المنافذ البرية وتسيير دوريات صحراوية مسلحة مدعومة بأنظمة مراقبة إلكترونية متطورة.
- **تغليظ العقوبات الجنائية** على شبكات التهريب المحلية والدولية، وتفكيك التحالفات المصلحية بين شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود وبعض المجموعات المسلحة غير النظامية.

2 .في الشق الإداري والتوثيقي:

- **إطلاق حملة وطنية شاملة لحصر وتوثيق** كافة المهاجرين والوافدين في إقليم الجنوب، وإنشاء قاعدة بيانات حيوية (رقمية) موحدة تصدر بطاقات حصر مؤقتة لضبط الهويات والحد من السيولة السكانية غير المقننة.
- **تفعيل مكاتب التفتيش العمالي** بوزارة العمل في بلدات الجنوب، وفرض غرامات صارمة على المنشآت وأصحاب الأعمال الذين يقومون بتشغيل عمالة وافدة غير مسجلة قانونياً، مع وضع كوتا (نسبة إلزامية) لتشغيل الشباب المحليين.

3 .في الشق التنموي والخدمي (دعم مجتمعات الاستقرار):

- **تأسيس(صندوق تنمية فزان المستدام)** بدعم حكومي ودولي، تخصص موارده لترميم وتوسعة البنى التحتية (محطات المياه، شبكات الكهرباء، المرافق الصحية) في المناطق الأكثر استضافة للنازحين والمهاجرين، لتقليل حدة التنافس على الخدمات الشحيحة.
- **تقديم دعم لوجستي وصحي طارئ** لمراكز الاحتجاز والإيواء الرسمية، لضمان مواءمتها للمعايير الإنسانية الدولية، بالتعاون مع المنظمات الدولية) مثل المنظمة الدولية للهجرة(UNHCR ، لتقليل الصدمات السيكولوجية وحماية الفئات المستضعفة (النساء والأطفال).

4 .في الشق الاجتماعي والسلم الأهلي:

- **رعاية مجالس الحوار المجتمعي القبلي** تحت إشراف النخب الأكاديمية والقيادات الاجتماعية في الجنوب، لصياغة "مواثيق سلم أهلي" تضمن استيعاب أزمات النزوح الداخلي ومواجهة خطابات الوصم والتمييز والتحيز الثقافي ضد الوافدين.

– التوصيات :

بناءً على ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج، توصي الورقة بتبني حزمة من الإجراءات الاستراتيجية والتنفيذية موزعة على المسارات التالية:

1. تحول المقاربة السياساتية (من الأمن التقليدي إلى الأمن التنموي): الاستيعاب التدريجي لإشكالية تدفقات الهجرة عبر الانتقال من الأطر الأمنية الضيقة إلى استراتيجية 'الأمن الإنساني والتنموي الشامل'. ويتطلب ذلك رقمنة حوكمة ملف العمالة الوافدة وإدارته عبر تدشين منصة رقمية موحدة (مثل: منصة وافد)، لضبط البيانات الديموغرافية والمهنية، وتنظيم سوق العمل بما يمنع عشوائية الاستيطان ويخفف حدة الإنهاك الخدمي.

2. تفعيل التنمية المكانية واستعادة العقول: إعادة توجيه خطط 'صناديق إعمار الجنوب' لتكون أداة استراتيجية لبناء بيئة تمكينية حاضنة. ويتحقق ذلك عبر مسارين: أولاً، استبقاء الكفاءات الحالية بتأسيس 'منظومة حوافز مكانية ومؤسسية عادلة' (امتيازات مهنية، مادية، وصحية). ثانياً، استعادة العقول المهاجرة من خلال إشراك النخب النازحة في قيادة مشروعات إعادة الإعمار، بما يضمن صون التوازن الديموغرافي المستدام وحماية السيادة المعرفية للإقليم.

3. الاستجابة الهيكلية لقطاعات الثقل الميداني: منح جامعات ومستشفيات الجنوب (سبها، مرزق، القطرون) ميزانيات طوارئ تنموية مستقلة لتطوير بنيتها التحتية وتقنياتها، لتقليل مستويات 'الاغتراب المؤسسي' الذي يدفع النخب نحو الهجرة.

ثالثاً: مقترحات لأبحاث مستقبلية.

استكمالاً للمسار العلمي الذي خطته هذه الدراسة، يقترح الباحثان على زملائهم من الباحثين وطلبة الدراسات العليا في أقسام علم الاجتماع التركيز على العناوين البحثية التالية:

- سوسيولوجيا المخيمات العشوائية: دراسة ميدانية في الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للنازحين في فزان.
- المرأة والطفل في مسارات الهجرة عابرة الحدود: دراسة في المشكلات النفسية والاجتماعية والانتهاكات الحقوقية.
- أثر الاقتصاد الهامشي الموازي على قيم العمل والإنتاج لدى الشباب في المناطق الحدودية الليبية.

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة

قائمة المصادر والمراجع :

-البنك الدولي. (2023). تقرير التنمية العالمي 2023: المهاجرون واللاجئون والمجتمعات. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

-برنامج الأغذية العالمي. (2023). أزمة الجوع العالمية 2023: المؤشرات والمآلات. روما: برنامج الأغذية العالمي.

-برنامج الأمم المتحدة للبيئة. (2020). توقعات البيئة العالمية: بيئة صحية، بشر أصحاء. نيروبي: برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

-جاد الله، أحمد. (2022). الهجرة غير الشرعية في ليبيا: مقاربة من منظور إنساني وسوسيولوجي. بنغازي: مركز دراسات وأبحاث البحر المتوسط، جامعة بنغازي.

-خدمة العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي (EEAS). (2022). تقرير الاستجابة الأمنية وحالة الهجرة في حوض المتوسط. بروكسل: الاتحاد الأوروبي.

-شرف الدين، عبد الحميد. (2020). جيوسياسية الحدود الرخوة: أثر تدفقات الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي والاجتماعي الليبي. مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة بنغازي، 4(2)، 115-142.
-غريب، مصطفى. (2019). تحديات الهجرة غير الشرعية في الدولة الليبية: الأبعاد والحلول. طرابلس: مركز دراسات الهجرة، جامعة طرابلس.
-مجموعة الأزمات الدولية. (2023). ليبيا: مسارات الصراع وتداعياته على الأمن الإقليمي والحدودي. بروكسل: مجموعة الأزمات الدولية.
-مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية. (2020). الانعكاسات الأمنية والاجتماعية للتدفقات البشرية غير النظامية في ليبيا (ورقة عمل). بنغازي: جامعة بنغازي.
-مركز دراسات الهجرة. (2023). الهجرة الجديدة: اللاجئون وطالبو اللجوء والحماية الإنسانية في القرن الحادي والعشرين. نيويورك: مركز دراسات الهجرة.
-مركز المعلومات والتوثيق. (2018). أزمة الهجرة غير النظامية عبر الأراضي الليبية: تقرير إحصائي تحليلي. طرابلس: جامعة طرابلس.
-المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (2023). الاتجاهات العالمية للنزوح القسري وحماية اللاجئين في مناطق النزاع. جنيف: المفوضية السامية.
-مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC). (2023). الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وتدفقات الإتجار بالبشر في شمال إفريقيا. فيينا: الأمم المتحدة.
-عمر، أحلام. (2022). التداعيات السوسيولوجية للهجرة غير النظامية على البنية الديموغرافية والهوية الثقافية في الجنوب الليبي. مجلة العلوم الإنسانية، كلية الآداب، جامعة طرابلس، 19(3)، 45-78.
-منظمة العمل الدولية (ILO). (2022). استشراف العمالة والآثار الاجتماعية للعمالة المهاجرة غير النظامية. جنيف: مكتب العمل الدولي.
-منظمة العمل الدولية (ILO). (2023). تقرير الحماية الاجتماعية في العالم 2023-2025. جنيف: مكتب العمل الدولي.
-المنظمة الدولية للهجرة. (2021). التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص. جنيف: المنظمة الدولية للهجرة.
-المنظمة الدولية للهجرة. (2022). تقرير الهجرة العالمية 2022. جنيف: المنظمة الدولية للهجرة.
-منظمة العفو الدولية. (2022). التقرير السنوي لعام 2023/2022: حالة حقوق الإنسان في العالم. لندن: منشورات منظمة العفو الدولية.
-منظمة العفو الدولية. (2023). الحقوق الإنسانية في الميزان: حالة المهاجرين في مناطق العبور. لندن: منشورات منظمة العفو الدولية.
-منظمة هيومن رايتس ووتش. (2022). التقرير العالمي لعام 2023: رصد حالة حقوق الإنسان في ليبيا. نيويورك: هيومن رايتس ووتش.

-الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC). (2021). تغير المناخ 2021: أساس العلوم الفيزيائية. جنيف: منظمة الأرصاد العالمية.
-هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (2021). المرأة والسلام والأمن: تنفيذ الأجندة العالمية. نيويورك: هيئة الأمم المتحدة.
-وكالة الأنباء الليبية. (2023، 20 فبراير). وزارة الداخلية تستعرض خطتها لتأمين الحدود الجنوبية ومكافحة الهجرة غير الشرعية. طرابلس: وكالة الأنباء الليبية.
-اليونسكو. (2022). التعليم في أزمة عالمية: مسارات التعافي والتحول. باريس: اليونسكو.
-اليونيسف ليبيا. (2023). الوصول الإنساني وضمان حقوق الأطفال والنساء في مراكز الهجرة. طرابلس: مكتب اليونيسف.